لغات المدرسة المغربية في الخطاب الرسمي

مراوحي جليلة

تقديم

على هامش الجدال الواسع الذي عرفه المجتمع المغربي إثر الدعوة إلى اعتماد العامية لغةً للتدريس، و في إطار مشروع أوسع يهدف إلى معالجة الإشكالية اللغوية في المنظومة التعليمية، يأتي هذا المقال إغناءللنقاش حول المسألة اللغوية ببلادنا، نطمح من خلاله إلى إخراج الموضوع من الدائرة السياسية الضيقة وإخضاعه للنظر العلمي الموضوعي. إن حاضر المغرب وماضيه يشهدان على تنوع ثقافته وغنى أرصدته اللغوية.حتى لا تنقلب نعمة الغنى الثقافي إلى نقمة، أجرت الدولة تغييرات جذرية على سياستها اللغوية (دستور 2011)، في محاولة منها لمواكبة الحراك الاجتماعيوما رافقه من مطالب تخص الحقوق اللغوية واشتباكها بالسياسيوالاقتصادي والهوياتي...

تهدف الورقة الحالية إلى إبراز معالم السياسة اللغوية التي يتبناها الموقف الرسمي في قطاع التعليم، وذلك بالرجوع إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين ودستور البلاد، باعتبارهما الوثيقتين اللتين تحددان ملامح تلك السياسة. لقد لمسنا مكاسب سياسة التعريب التي انتصر لها الفاعل السياسي عقب الاستقلال. كما وقفنا على التبدل

الذي عرفه الخطاب الرسمي من اللغات، والذي بدأ ينحو منحى الانفتاح وتقبل اللغة الأمازيغية وباقي التعبيرات اللغوية كالحسانية والعاميات.

عموما، يؤكد الباحثون تدني مستوى تحصيل اللغات. ونعتبر أن أكبر مؤشر على هذه الفوضى والتهافت اللغوي هو الحضور المكثف للعامية التي صار يتحصن بها التلميذ، بعدما عجزت أغلب اللغات التي تثقل جدوله الزمني، على جعله يحصل تعليما جيدا ويحقق التواصل المطلوب. من ثم، فالدعوة لفتح نقاش عمومي وعقلان يحول اللغات هي دعوة ملحة، نرجومنها تحقيق توافقات اجتماعية لا إصدارات فوقية لقرارات حاسمة تمس جوهر كل تنمية مأمولة، والتي تبقى بعيدة المنال في غياب آليات التخطيط والتنفيذ المدعومة بإرادة حقيقية في التغيير.

ارتبط الحديث عن تنمية المجتمعات ببحث سبل تحقيق النمو الاقتصادي وما يستلزم هذا الفعل من تدبير عقلاني للموارد الطبيعية ورؤوس الأموال وقوى العمل، طلبا للزيادة المضطردة لمتوسط دخل الفرد مع الحرص على الحد من مستوى الفقر. إلا أن فعل التدبير أو العقلنة ليس حكرا على المجال الاقتصادي، فالتنمية تفترض أيضا وأساسا تدبيرا عقلانيا للمعطيات الثقافية والاجتماعية التي تزخر بها المجتمعات، خصوصا تلك التي يطغى عليها التعدد والتنوع الثقافي واللغوي. وحتى لا تتحول واقعة التنوع والاختلاف إلى عائق حقيقي أمام الإغناء والتقدم، فيتم إقصاء وتهميش جماعات ويعطى الامتياز لأخرى بدعوى ضرورة التوحيد، خدمة للدين أو الوطن أو حرصا على الأمن والاستقرار السياسي. واجتنابا لتعطيل الطاقات والملكات الإبداعية للأفراد، وجب على القيمين على الشأن السياسي التدخل لضمان الحقوق الفردية في انسجامها مع أهداف الجماعة ممثلة في كيان الدولة.

إذا كانت اللغة حقا من الحقوق الأساسية للأفراد، فضمان التمتع بهذا الحق في إطار مجتمع يتسم بالتعدد اللغوي والثقافي يصبح رهانا جديدا، على الدول التي تنشد التنمية والتقدم أن تكسب تحدياته. ومغرب اليوم معني بالنقاش حول المسألة اللغوية أكثر من أي فترة زمنية سابقة، بالنظر إلى الظرفية السياسية التي يعيشها

العالم العربي والمتمثلة فيما عُرف ب «الربيع العربي». واعتبارا أيضا للتحديات التي رفعتها الدولة في مجال التنمية المستدامة التي تهم الفرد قبل المجتمع، والتي تسعى للارتقاء بالبلد من مستوى دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة نامية فعلا.

لعل أي تفكير عقلاني في المسألة اللغوية، هو سؤال يطرح حول السياسة اللغوية التي تتبناها الدول باعتبارها «مجمل الخيارات الواعية المُتَّخَذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن»[1].

لطالما كان النظام التعليمي هو المعول عليه لإخراج الخيارات النظرية للدول إلى حيز التطبيق. فالمدرسة هي مؤسسة تربوية تتمتع بقدر كبير من الأهمية، نظرا لقدرتها على العمل الهادف والمنظم وفقا لغايات المجتمع وفلسفته. و بالتالي تغدو مساءلتنا للظاهرة اللغوية داخل المجتمع من خارج أسوار المدرسة، من قبيل المغامرة الفكرية غير مضمونة النتائج.

نظرا لاتساع الموضوع وتعدد الإشكالات التي تطرحها المسألة اللغوية داخل الصف الدراسي، يحضرنا هاجس الانزلاق عن صلب القضية والسقوط في فخ تكديس المعارف والمعطيات التي تتوارد علينا، مطالبة بحيز لها في هذه الورقة. لذلك، سنحاول محاصرة الإشكالية بالسؤالين التاليين: ماهي مقومات السياسة اللغوية التي يعتمدها الخطاب الرسمي في ميدان التعليم؟ و إلى أي حد نجحت الخيارات اللغوية للدولة في استيعابو مواكبة التطورات التي يشهدها الوضع اللغوي الراهن؟

ينقسم العرض إلى قسمين؛ في جزء أول سنتطرق للسياسة اللغوية المعتمدة بعدما حصل المغرب على استقلاله، والتي قامت على ثابت التعريب.ثم سننتقل إلى الفترة الراهنة للوقوف عند نفس السياسةو مرتكزاتها النظرية، وذلك انطلاقا من وثيقتي الميثاق الوطني للتربية والتكوين و الدستور الجديد للبلاد.

1 - لويس جان كالفي، حرب اللغات و السياسة اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008، ص.221.

I. الوضع اللغوي خلال فترة ما بعد الاستقلال:

بعدما أحرز المغرب استقلاله، تحولت اللغة العربية إلى قضية هوية وإثبات الوجود. فلم يصدق طرح اللغة باعتبارها أداة تواصل محايدة، تتحدد وظيفتها في التعبير عن الأفكار والترويج للمعارف، بل راهن المغاربة على المسألة الثقافية عندما حاربوا الاستعمار الفرنسي والإسباني.بالتالي فاستقلالهم يجب أن يكون استقلالا تاما، ثقافيا واجتماعيا ولغويا واقتصاديا وسياسيا.

على المستوى اللغوي، تبنى زعماء الحركة الوطنية مبدأ التعريب الشامل لجميع المجالات الحيوية في البلاد، بدءا بقطاع التعليم الذي سيتكلف بتعريب باقي القطاعات بإنتاجه لأطر معربة. يرسم علال الفاسي ملامح السياسة اللغوية التي نهجها المغرب بعد استقلاله فيما يلي: «إن لغة التعليم في المغرب يجب أن تكون واحدة، ويجب أن تكون هي اللغة العربية، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربي الذي نتطلع إلى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته.»[2]

إذا كان المستعمِر قد حارب اللغة العربية بأساليب مختلفة طمسا للهوية العربية الإسلامية للمواطن المغربي، فزعماء الحركة الوطنية قد تصدوا لهذا الغزو عبر محاولة رد الاعتبار للغة العربية واسترجاع مكانتها وهيبتها. إن توحيد لغة التعليم عبر تعريبه وإحلال العربية محل الفرنسية في الإدارة وداخل الفضاء العمومي، لم تكن فقط شأنا من شؤون اللسانيين بل أصبحت قضية وطنية وتحدّيا سياسيا يُراد من خلاله فك تلك الروابط مع الماضي الاستعماري وبناء الشخصية المغربية المستقلة فكريا وثقافيا عن النموذج الغربي. لقد نصت كل الدساتير التي تبنتها الدولة المغربية بعد سنة 1956، تاريخ استقلال المغرب، على جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد. تحقيقا لهذه الغاية، تم إحداث معهد الدراسات والأبحاث للتعريب الذي حمل على عاتقه مهمة النهوض بالعربية وتنفيذ سياسة التعريب في مجالين حيويين وهما: التعليم والإدارة.

2 -علال الفاسي، النقد الذاتي، المطبعة العالمية،ط1، 1952، ص.334-333

أبان الواقع تعثر تجربة التعريب، وتُرجع مجموعة من الدراسات[3] أسباب ذلك إلى تغييب المعطيات السوسيولسانية وإغفال عوامل أخرى ترتبط بما هو خارج عن اللغة.

ونذكر بهذا الصدد العوامل التاريخية والإيديولوجية والمعطيات السوسيوديموغرافية وأيضا الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد.

لما اشتدت أزمة التعريب واتضح عجزه عن بلوغ أهدافه، ظهرت بين أوساط المثقفين من المهتمين بالقضية اللغوية ببلادنا خطابات متعددة، منها من انتصر لأطروحة الإبقاء على اللغة الفرنسية وهو الموقف الذي عبر عنه التقنوقراطيون الذين يتمسكون بفكرة أن الحداثة تجلبها اللغة الفرنسية. بينما بقي الموقف التقليدي مدافعا عن خيار التعريب اقتناعا منه بأن العربية هي الحامية للوطنية. بين هذا الموقف وذاك سيبرز موقف ثالث توفيقي يقول بضرورة العمل باللغتين طالما ارتبط ذلك بمصالح الوطن، شرط تحديد مجال اشتغال كل لغة. فتهتم العربية بالشؤون الداخلية وفي مقدمتها التعليم، بينما تُوظف الفرنسية في التعاملات مع الخارج.

كان قرار تعريب التعليم من القرارات المهمة التي استهدفت المدرسة المغربية، والتعثرات التي واكبت العملية تجعل السؤال حول وضع اللغة العربية في المنظومة التعليمية يحتفظ براهنيته. فهل تم الاستعداد بما يكفي لإنجاح هذا الورش؟ وهل تم إشراك جميع مكونات المجتمع عند إصداره وفتح نقاش علمي حوله والتفاوض عليه مع الأطراف المعنية؟ أم تم اختزال السياسة اللغوية في سياسة تعريبية، تفرض نموذجا لغويا واحدا على واقع اجتماعي ولسني متعدد؟

نقترح فيما يلي إعادة ترتيب هذا المشهد اللغوي بناءا على التوجيهات الرسمية التي تضع الخطوط العريضة للسياسة اللغوية المعتمدة حاليا والتي تحدد وضع اللغات في النظام التعليمي، معتمدين بداية وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين ثم دستور البلاد الجديد (2011).

3- BENZAKOUR. Fouzia et autres, Le français au Maroc, Bruxelles, Ed:Duculot , 2000, p.58

II-السياسة اللغوية في الخطاب الرسمي الحالي:

2. قراءة في وثيقة الميثاق:

1.2.الموقف من اللغة العربية الفصيحة:

في المغرب، لا توجد وثيقة مستقلة يتم إفرادها للتفصيل في السياسة اللغوية والتدقيق في محتوياتها. فالمهتم بالموقف الرسمي من اللغات و الإطار التنظيمي الذي يحدد مكانة و وظيفة كل لغة، عليه الرجوع لمصدرين أساسيين: وثيقة الميثاق الوطني للتربية و التكوين و دستور البلاد (2011)، الأمر الذي يجعل الموقف الرسمي من اللغة موقفا غامضا بل و متناقضا في بعض الأحيان. و تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الخطب الملكية و برامج إصلاح التعليم التي عالجت الإشكالية اللغوية في التعليم، لكنها تبقى مُؤطرة بما جاء في الوثيقتين المرجع (الميثاق والدستور الجديد).

صدر الميثاق في أكتوبر من سنة 1999، وقد صيغ من طرف لجنة ملكية خاصة تشكلت من فعاليات مختلفة، تربوية وسياسية ونقابية... في المجال الثالث، وتحديدا الدعامة التاسعة، نجد تعريفا بدور ووظيفة أبرز اللغات المستعملة في النظام التعليمي. فتتحددااللغةالعربية،كلغة رسمية وحيدة للبلاد بمقتضى الدستور القديم (1996). هذه المكانة الرفيعة، سياسيا، أعطت الامتياز للعربية تربويا. فالميثاق يدعو إلىتعزيزها وتعميم تعليمها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة باعتبارها مطلبا وطنيا لا محيد عنه(الدعامة 111)[4]. ويمكن الاستعانة بالدوارج للاستئناس وتسهيل عملية تعلم الفصحى (الدعامة 115) في المراحل الأولى من التمدرس، على أن تترك للقيمين على الشأن التربوي في كل جهة، حرية اختيار اللهجة-الوسيط-إن كانت العامية العربية أو الأمازيغية، حسب ما يراعي الخصوصية الثقافية والتعدد اللغوي للمناطق.

وضع الميثاق اللغة العربية في المركز، واستنفر نظريا جميع الجهود للنهوض بها. حيث دعا إلى إنشاء أكاديمية اللغة العربية (الدعامة 113) التي ستوكل لها مهام

4 -الميثاق الوطني للتربية و التكوين (1999)

التنسيق بين المهتمين والساهرين على تطوير اللغة وتأهيلها حتى تصبح لغة العلم والمعرفة. استعدادا لورش ضخم، سينطلق من الجامعة التي ستعرف ميلاد شعب جديدة تسند إليها مهمة البحث العلمي في التركيب والتوليد والمعجم. مجهود سيتم تسخيره لجلب الإنتاج العالمي في العلوم و التكنولوجيا وتصدير المنتوج الوطني في النشر والتأليف عبر تفعيل آلية الترجمة (الدعامة 112).

2.2.الموقف من اللغة الأمازيغية

استنادا إلى المقاربة الحقوقية، فالأمازيغية والعامية المغربية هما ضحيتا استبداد ثقافي للنخبة التي كانت مقربة من الأوساط المخزنية والحركة الوطنية. يقول محمد جسوس: « لكن هذا التوحيد أو هذه الوحدة كانت توحيدا فوقيا قسريا، متعاليا، كثيرا ما وظف عدة أدوات ثقافية وإيديولوجية للاستدلال على شرعيته ولفرض نفسه على مختلف فئات الشعب المغربي، فكثيرا ما فرض هذا النوع من التوحيد باسم الإسلام والسنة، أو باسم الوطن ومستلزمات الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، أو باسم ضرورات الأمن والدفاع الاجتماعي، وضرورات الاستقرار السياسي، أو باسم مستلزمات تحديث وتطوير المجتمع أو باسم ضرورات مسايرة ركب الحضارة، أو باسم عقلانية عليا تمثل المصلحة القصوى للشعوب، أو باسم التزاماتنا تجاه القومية العربية.»[5].

تداركا للموقف، نلمس في الميثاق دعوة للانفتاح على الأمازيغية. ويبدو ذلك من خلال اللجوء إليها كوسيط لتعلم اللغة العربية الفصحى، ثم عبر تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في سبل تطويرها والانتقال بها من مستوى التعبير الشفهي إلى اللغة المكتوبة، وما يواكب عملية المعيرة من تهييء للمدرسين وإعداد للبرامج والوسائل الديداكتيكية الميسرة لاكتساب اللغة (الدعامة 116) وهي العملية التي أسندت للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

تشير الوثيقة في أكثر من دعامة (الدعامات-63-61 115)، إلى إمكان الاستعانة باللغة الأم و اللهجات المحلية لتيسير عملية تعلم اللغة. إلا أن تقبل اللهجات في الحقل

5 -محمد جسوس، طروحات حول الثقافة واللغة و التعليم، منشورات الأحداث المغربية، 2004، ص.85

التعليمي سرعان ما يتم اختزاله في المكون الأمازيغي، حيث أن باقي اللهجات والتي هي أيضا جزء لا يتجزأ من الهوية المغربية، لم تحظ بما حظيت به نظيرتها الأمازيغية من اهتمام.

لم نجد في الميثاق دعوة إلى إحداث معهد ملكي لدعم العامية العربية المغربية على غرار نظيرتها الأمازيغية، يتكلف بصيانتها ويعمل على تطويرها. كما أن أكاديمية اللغة العربية التي دعا الميثاق إلى إنشائها مازالت حبرا على ورق. مما يدفعنا للتساؤل حول الغاية من إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية، هل هو حقا تعبير عن هم تربوي يحمله القيمون على الشأن التربوي ببلادنا، يرجى منه مساعدة المتعلمين على تحقيق تحصيل أفضل عبر مراعاة مبدأ التدرج في الانتقال من لغة البيت إلى لغة المدرسة؟ أم هو مطلب هوياتي يدافع عن حق المغاربة في المحافظة على جزء من تراثهم، أي المكون الأمازيغي؟ وبالتالي ألا تعتبر باقي اللهجات أيضا مقوما من مقومات الشخصية المغربية؟

إن فكرة التقدم التي تحكم حركة التاريخ، تفرض علينا حاليا إعادة النظر في المنطلقات القديمة. قد يكون مطلب التعريب مناسبا لمغرب ما قبل الاستقلال، الباحث عن مرتكز وجودي يعلنه في وجه الاستعمار، ليؤكد من خلاله قدرته على الاستمرار دون وصاية الأجنبي. اختلفت حاجيات اليوم عن الأمس، وبات المغرب تواقا لتحقيق تنمية شاملة، تصنعها جميع الفئات الاجتماعية المكونة له. «إن المجتمع المغربي بدون نمو اللغة العربية أعور، وبدون نمو الثقافة و اللغة الأمازيغية أعمى»[6]، إلا أن فتح المجال أمام الأمازيغية للدخول رسميا إلى المدرسة، لجبر الضرر الثقافي والهوياتي، جعل الكثير من المهتمين بالشأن التربوي بالمغرب يبدون قلقهم من الزج بها في البرامج التعليمية بشكل متسرع ومرتجل[7]. ويرتفع التوتر كلما تشابك المطلب

6نفسه، ص.88

7- بورقيةرحمة، «التعدد اللغوي بين المجتمعي و السياسي»، مجلة المدرسة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، 2008، ص.24

التربوي بالرغبة في إثبات الذات وتأكيد الانتماء للجماعة وما يثيره من هاجس أمني وسياسي قد يعصف بتماسك النسيج الاجتماعي. بعيدا عن الأهداف العلمية التربوية وقريبا جدا من الحسابات السياسية، ألا نلزم التلميذ المغربي بدفع فاتورة السلم الوطني بدراسته للغة أخرى لا تمتلك بعد من التراكم المعرفي ما يؤهلها لتصبح لغة الآداب والعلوم، علما أن غاية المدرسة هي جعل التلميذ يكتسب العلم و تبقى اللغة فقط أداته المساعِدة؟

3.2.الموقف من العامية المغربية

يستعمل مصطلح اللغة الأم بشكل واسع للدلالة على وضعيات مختلفة. قديشير إلى اللغة الأولى التي يتعلمها الطفل في المنزل والتي تُنقل إليه عبر أفراد الأسرة.ويدل أيضا على اللغة التي تحدد هوية المتكلم. كما يحيل على اللغة التي نكون لها أكثر إتقانا واستعمالا[8].في المغرب،إزاء غموض الموقف الرسمي من اللغات الأم، حدث ما لم يكن في الحسبان. لقد بدأت مجموعة من الأصوات ترتفع منادية بتثمين الدارجة المغربية باتخاذها لغة للتواصل والتعليم، بحجة أنها لغة التخاطب الأولي؛ أي اللغة التي تسمح للقدرات الإبداعية بالظهور، وللفكر بالتعبير عن المفكَّر فيه دون انفصال عن الواقع. يستشهد المدافعون عن أطروحة اللغة الأم، بحالة الانحصار اللغوي التي يعيشها التلميذ عندما يعجز عن التعبير بلغة المدرسة، التي تبقى غريبة عنه، كما يُمنع من استعمال ما ألفه من آليات التواصل اليومي داخل البيت. فيكون التأثير بالغا على نفسية المتعلم، قد يصل إلى حدود كره الذات[9].

انتفض مجموعة من المهتمين بالشأن اللغوي لدعوة التدريس باللهجات المغربية وذهب عبد الله العروي إلى حد اعتبارها تهديدا لوحدة الوطن. كما رفض عبد القادر الفاسي الفهري المقترح و اعتبر مشروع استبدال العربية الفصيحة بالعامية المغربية هو مشروع يخلو من العلمية و تغيب فيه الرؤية والتصور الفكري والتربوي، كما

8-L'éducation dans un monde multilingue, Document cadre de l'UNESCO, Ed :l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, Paris, 2003, p.15

9 LAROUI .F, Le drame linguistique marocain, Eds :Le Fennec, 2011,p.103-

تغيب عنه الموضوعية لأنه لا يستند إلى الواقع و لا ينخرط في سيرورة التطور التاريخي الحضاري والثقافي للمغرب. لم يجد الفهري في الاقتراح إلا إفقارا لغنى السجلات اللغوية التي تراكمت و انتصر لها، سياسيا، خيار التعدد اللغوي.

لا يرى الفاسي الفهري ضرورة، في الوقت الحالي، تجبر المغاربة على التخلي عن تنوعاتهم اللهجية وغناها. فهي تعبر عن ثقافة شفهية عريقة، وإخضاعها للمعيرة والتقعيد لتصير ملائمة للأغراض التربوية، لن يؤدي إلا لضياع ثقافة أصيلة تنم عن عبقرية الإنسان المغربي، تنطق بها الموشحات و الزجل والملحون وغيرهم من الفنون الشعبية المحكية. فمن الأقوم العمل على تقريب الهوة بين الشفهي والمكتوب، عوضا عن تنحية اللغة العربية الفصيحة بدعوى تعَقّد قواعدها والسقوط من جديد في شرك التقعيد للهجات متعددة. فالتقعيد هو عملية ملازمة لكل انتقال من الثقافة الشعبية للعبور إلى الثقافة العالِمة.

إضافة إلى ما ذهب إليه الباحثان، عبد الله العروي عبد القادر الفاسي الفهري، على دعاة تبني الدارجة كلغة للتدريس استحضار بعض الجوانب التقنية المهمة التي يتعذر، في غيابها، تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية/التعلمية. إذا نظرنا للمسألة بعين خبراء الاقتصاد، فالكلفة المالية ستكون حتما باهظة للارتقاء بلهجات المغرب المتنوعة وإعدادها كلها من الناحية اللسانية، حتى تصبح قادرة على استيعاب التغيرات السريعة التي تلحق بالعامية جيلا بعد جيل، وكذلك وضع معايير تضبط عملية الكتابة وتقنن فعل القراءة.

على مستوى الموارد البشرية، ستكون الدولة مضطرة لتعيين أطر وأساتذة من أبناء نفس المنطقة اللغوية تيسيرا لعملية التواصل. في حالة عدم استيفاء هذا الشرط، ستصبح ملزمة بتنظيم تكوينات لصالح الأساتذة الموجهين للتدريس بلهجات لايجيدونها. وأمام النقص الذي تعرفه المنظومة على مستوى مواردها البشرية، ستجد الدولة نفسها أمام إكراهات جديدة ونفقات إضافية. ثم إذا سلمنا جدلا أن الجهات المعنية تمكنت فعلا من تجاوز هذه المعيقات وصارت الدارجة هي لغة التدريس

التي من المفترض أن تكون أيضا لغة التواصل و الانفتاح على الآخر، فبأي عامية سنتواصل؟ وهل تم تقدير حجم التكلفة الاقتصادية التي سيتكبدها المغرب إذا تخلى عن اللغة العربية الفصيحة مثلا في تواصله مع البلاد العربية؟

4.2.الموقف من اللغات الأجنبية

في (الدعامة 112)، يعرض الميثاق الخصوصية الجغرافية للمغرب بالنظر لعلاقات الجوار مع أوروبا وإفريقيا التي تجعل منه ملتقى الحضارات. واعتبارا لتوجه البلاد نحو الانفتاح على الثقافة الإنسانية في بعدها الكوني، تُشجع المملكة تعلم اللغات الأجنبية في سن مبكرة، حيث تُدرَج اللغة الأجنبية الأولى في السنة الثانية من التعليم الأساسي واللغة الأجنبية الثانية في السنة الخامسة من باب الاستئناس بالسمع والنطق (الدعامة 117).

حتى يتمكن المتعلمون من اللغات الأجنبية، يوصي الميثاق بضرورة استعمالها في تحصيل مختلف المعارف، على أن يتم ذلك داخل الحصص المخصصة لها، استعدادا للدرس الجامعي حيث يتلقى الطلبة بعض الوحدات أو المجزوءات باللغة الأجنبية. لمواكبة هذا التحصيل، يشترط الميثاق إحداثهيئة تشرف على تكوين المؤطرين وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة لبلوغ المستوى المنشود، مع السهر على تقويم حصيلة ما تم إنجازه. طموح المغرب كبير في هذا الجانب، حيث تدعو (الدعامة 118) إلى إنشاء شبكات جهوية لتعليم اللغات الأجنبية خارج المنهاج الدراسي الرسمي وذلك أيام العطل، مع تجنيد الموارد البشرية والوسائل الضرورية بما فيها الداخليات و الإقامات الجامعية لإنجاح العملية.

يبدو أن أصحاب القرار متمسكون باللغة العربية الفصحى واللغات الأجنبية، كمكتسبات تاريخية مازالت مفتوحة على التطوير والتجديد. لكن هل يستطيع الإطار النظري للوثيقة الإجابة عن إكراه واقع اجتماعي متعدد لغويا، ومختلف إيديولوجيا وسياسيا، كما تتعارض داخله المصالح الاقتصادية لمختلف الفئات المكونة له؟ في غياب تحديد دقيق لوظائف كل لغة، ألن يتحول نظامنا التعليمي إلى حلبة

تحتضن صراعا قديما بين الإيديولوجية العربية الإسلامية المحافظة والإيديولوجية الغربية التي ظلت لغة الأجنبي الفرنسي امتدادا لها؟

لقد تسارعت الأحداث، وصارت اللغة في كثير من الأحيان وسيلة للمزايدات السياسية والإيديولوجية، ولم يعد الميثاق كوثيقة قانونية قادرة، اليوم، على استيعاب هذا التهافت اللغوي الذي ازدادت حدته خلال العقد الأخير. لم تقف الدولة موقف الحياد، وجاء الدستور حاملا للجديد، في محاولة منه لخلق توازنات صارت مفروضة للحفاظ على الاستقرار والسلم الاجتماعيين. فماذا تقرر دستوريا بشأن لغات المغاربة؟

3.اللغات في الدستور الجديد

جاء الحديث عن اللغات في الدستور المعدل(2011)[10] في الباب الأول الخاص بالأحكام العامة. والمطلع على الفصل الخامس منه، يلمس ثبات الموقف الرسمي من اللغات المعلن عنه في الميثاق. فسياسة الانفتاح اللغوي، تتأكد بترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية الفصحى. مثلما تنصب الدولة نفسها لحماية اللغة العربية والدفاع عنها وتطويرها، فهي أيضا الراعي الرسمي للغة الأمازيغية باعتبارها إرثا ثقافيا يخص جميع المغاربة دون استثناء؛ أي الناطقين بالأمازيغية أو غير الناطقين بها. حيث ستتكفل لجن مختصة بصياغة القانون التنظيمي الذي من شأنه تيسير عملية الانتقال بالأمازيغية من مرحلة المشروع إلى مستوى التأهيل، حتى تصبح لغة عالمة ومؤهلة للعب الأدوار المسندة إليها كأي لغة رسمية.

يعطي الدستور الأولوية لقطاع التعليم وتكثيف الجهود لجعل الأمازيغية لغة مدرسة في جميع المدارس المغربية، والنظر في سبل جعلها لغة متواجدة داخل الفضاء العمومي. وعلى القانون التنظيمي التفصيل في مراحل ولوجها المدرسة، في أفق تمكين كل المواطنين من التواصل باللغتين العربية والأمازيغية لغتي البلاد الرسمية تعبيرا وكتابة.

10-الدستور المغربي، طبعة 2011.

يتأكد إصرار أصحاب القرار السياسي، على الأقل في منطوق الخطاب، على دمج جميع المكونات الثقافية في تشكيل هوية المواطن المغربي. والرغبة في جعلها حاضرة، بارزة في تفاصيل الحياة اليومية للسكان هي ما دفع بالدولة إلى العمل على صيانة وحماية اللهجات و باقي التعبيرات الثقافية التي تعد الحسانية، حسب الدستور، مكونا أساسيا من مكوناتها. في هذا الشأن، سيتم إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، ستُوكل له مهمة الإشراف على الشؤون اللغوية ومختلف التعبيرات الثقافية، وخصوصا، السهر على تنمية اللغتين الرسميتين للبلاد. ترتبط صلاحيات هذا المجلس أيضا بقانون تنظيمي، يحدد الاختصاصات وينظم عمل الهيئات المنتمية له. وقد تحددت مدة الولاية التشريعية الأولى التي تعقب الدستور الجديد كحد أقصى لعرض القوانين التنظيمية قبل المصادقة عليها من قبل البرلمان. ما يفيد أن جميع القوانين التنظيمية المرتبطة بالسياسة اللغوية ستصبح جاهزة للتنفيذ قبل انقضاء السنوات الخمس الأولى بعد المصادقة على الدستور المعدل.

الانفتاح على اللغات الأكثر انتشارا في العالم، والتشبع بروح الحوار، وقبول الاختلاف، هي المواصفات الأساسية التي يُرجى زرعها في نفوس الناشئة.مبدأ الانفتاح على الثقافات الأخرى وفتح قنوات التواصل مع عالم العلم والمعرفة، هو مطلب لم يغب أيضا في التوجيهات الواردة في الميثاق، مما يعلن عن استمرارية السياسة اللغوية المعتمدة بخصوص اللغات الأجنبية. كما يُحمِّل الدستور المسؤولية للدولة في السهر على التناغم والانسجام في سياستها اللغوية بشكل عام مع التركيز على تحقيق الوحدة الوطنية في ظل التعدد اللغوي والثقافي.

جاء الدستور، إذن، مساندا للسياسة اللغوية التي يتبناها الميثاق. بل كان موقفه أكثر جرأة ووضوحا فيما يخص اللهجات والدوارج، و كذا أكثر إصرارا على ترسيم الأمازيغية والدفع بمشروعها إلى مرحلة الإنجاز. كما فتح المجال أمام تحديات وإكراهات جديدة مرتبطة بالقوانين التنظيمية المكملة لبنوده، والمُنتظَر أن تترجم تصوراته إلى واقع لغوي يعيشه المواطنون، الشيء الذي يجعل التساؤلات الكبرى المؤطرة لوثيقة الميثاق، تحتفظ براهنيتها. بالتالي، فعلى أي صيغة تنظيمية جديدة،

أن تتنبه لأهمية الاختيارات التي ستنتصر لها، لأن الإشكالية اللغوية تقع في قلب العملية التنموية للبلاد.

إن الحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب في العقود الأخيرة، وتسارع الأحداث السياسية تحت ضغط ما يعرف ب«الربيع العربي» وانتفاضة الشارع المغربي، أفرز مجموعة من المستجدات. لقد تم الإسراع بترسيم الأمازيغية ومازال الضغط مستمرا لتنزيل مقتضيات الدستور وإخراج هذه اللغة من المعهد الأمازيغي إلى الشعب المغربي. كما نلمس تحولا في الموقف الرسمي من اللغات الأم، فهي الآن تحظى بالاعتراف بل نجد أيضا التزاما من الدولة بالعمل على تنميتها والمحافظة عليها في إطار مؤسساتي ذي سند قانوني.

إن الملاحظ للمشهد اللغوي بالمغرب، يلمس ضغط بعض الجهات الرسمية و أخرى تمثل المجتمع المدني على اختلاف توجهاته الإيديولوجية، منها من يطالب بتنزيل مقتضيات الدستور فيما يخص وضع الأمازيغية كلغة رسمية، ومنها من ينادي بتمكين العاميات باعتبارها اللغات الأم ومكونا أساسيا من مكونات الهوية الثقافية، وأيضا أنصار التعريب الذين يطالبون بالاهتمام باللغة العربية وتطويرها. في ظل هذه المطالب، غلى الدولة أن تحقق شرط الانفتاح على العالم والتواصل معه بلغات يفهمها دون إرباك المشروع التنموي الذي يحمله المجتمع.

إن تحد من هذا القبيل، يشترط تضافر جهود الفاعلين الاجتماعيين باختلاف تخصصاتهم من لسانيين وسياسيين واقتصاديين وعلماء اجتماع وغيرهم، قصد التخطيط العقلاني البعيد المدى والبعيد أيضا عن منطق المصالح الخاصة والحسابات الضيقة، في استحضار دائم لمصلحة الوطن. فالكل معني بالشأن اللغوي حتى المواطن العادي، عليه أن يدرك عمق المسألة ومدى ارتباطها الوطيد برغبته في تطوير الذات والارتقاء بالجماعة.

خلاصة:

في الختام، نذكر بالهدف الأساسي من هذا العرض والمتمثل في مطالعة الموقف الرسمي من القضية اللغوية.وكان الميثاق الوطني للتربية والتكوين ودستور البلاد

بمثابة الوثيقتين اللتين حملتا ملامح السياسة اللغوية، التي من المفترض أن المغرب يتبناها رسميا في ميدان التعليم.

لعل أبرز الأفكار التي استوقفتنا هي سياسة الانفتاح اللغوي التي بدت واضحة في الوثيقة الأولى وتعزز حضورها أيضا في الدستور. اليوم، الأمازيغية هي لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وهي أيضا حاضرة داخل الفصل الدراسي، وللعامية المغربية حضور ودور في تعلم اللغات الرسمية للبلد. كما يتمسك الفاعل السياسي بالمكسب اللغوي الذي ورثه عن الاستعمارين الفرنسي والاسباني، ويشجع على تعلم لغات أخرى لها وزنها على الصعيد العالمي. أما مهمة التخطيط لهذه الفسيفساء اللغوية، فقد أوكلت للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ينضاف إلى لائحة المشاريع التي تنتظر طريقها للوجود، شأنه شأن أكاديمية محمد السادس للغة العربية.

قبل الميثاق، كانت السياسة اللغوية تقوم على ثابت التعريب، و قد تمكنت من تحقيق نتائج مهمة على مستوى نشر اللغة العربية و تعميم تعليمها، رغم المنافسة الشديدة للغة الفرنسية و مزاحمة العامية المغربية لها. لكن المستجدات التي جاء بها الميثاق ثم بعده الدستور، جعلت التلاميذ أمام إنزال للغات جديدة، هم مطالبون بتعلمها دون مفاضلة بينها و بين غيرها.

قد تكون لكل لغة من اللغات المُدرَّسة ما يبرر تواجدها ضمن البرامج المقررة، نظرا لانفتاح المغرب على ثقافات متنوعة؛ عربية و أمازيغية و أيضا غربية، بحكم الجوار والمصالح الاقتصادية والسياسيةالمتبادلة. لكن أغلب الدراسات تؤكد تدني مستوى تعلم اللغات ولجوء التلاميذ لاستعمال مكثف للعامية المغربية، التي قد تسعف المُتعلم خلال عملية التواصل الشفهي لكنها تفتقر إلى الخصائص اللسانية التي ترتقي بها إلى مستوى اللغة العالمة. ونعتبر أن هذا الاحتماء باللغة الأم، ما هو إلا مظهر من مظاهر الخلل الذي يعتري السياسة اللغوية المعتمدة في القطاع، بحيث يغيب فيها الوضوح وتتسم بانفصال تام بين الخطاب والممارسة. فالدعامات الواردة في الميثاق، لم تعد صالحة ولا مواكبة لما تبناه الموقف الرسمي من اللغات في الدستور. والدستور في حد

ذاته، تمت صياغته وتمتعديله تحت ضغط الشارع، بعدما طغت المقاربة الحقوقية واستحوذ هاجس الإبقاء على النظام واستثبات الأمن والسلم الاجتماعيين على كل تفكير رصين وتخطيط عقلاني مُتَوافق بشأنهمن قبل المجتمع بكل أطيافه.

مراجع باللغة العربية:

-بورقية رحمة، «التعدد اللغوي بين المجتمعي و السياسي»، مجلة المدرسة المغربية، المجلس الأعلى للتعليم، 2008

-علال الفاسي، النقد الذاتي، المطبعة العالمية،ط1، 1952

-لويس جان كالفي، حرب اللغات و السياسة اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008

-محمد جسوس، طروحات حول الثقافة واللغة و التعليم، منشورات الأحداث المغربية، 2004

وثائق رسمية

-الدستور المغربي، طبعة 2011

-الميثاق الوطني.للتربية و التكوين (1999)

مقال

-عبد القادر الفاسي الفهري، اعتماد الدارجة في التعليم، دعوة «غوغائية إيديولوجية»، جريدة الاتحاد الاشتراكي، نونبر، 2013

مراجع باللغة الأجنبية

-BENZAKOUR. Fouzia et autres, Le français au Maroc, Bruxelles, Ed:Duculot , 2000

-HAZOUMÉ. Marc-Laurent, Du multilinguisme à la société du savoir: quelles stratégies?, Institut de L'UNESCO pour l'Éducation, Hamburg, 2005

-LAROUI .F, Le drame linguistique marocain, Eds : Le Fennec, 2011

-L'éducation dans un monde multilingue, Document cadre de l'UNESCO, Ed :l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, Paris, 2003